الدولة تعمل منذ عقود على توفير المسكن الملائم والآمن للمواطنين وخطونا خطوات حثيثة في هذا الاتجاه

الأذينة: القيادة مهتمة بالقضية الإسكانية.. وسنحقق ما وعدنا به الشعب

الفريق الحكومي قدم أداء متميزا خلال الجلسة

■ السلطتان أمام تحدٍ كبير لحل القضية الإسكانية وإثبات جديتهما أمام الشعب والقيادة السياسية

رولا دشتي أكدت تعاون الحكومة في حل القضية

■ فلسفة «السكنية» قائمة على الضواحي والمدن ودخلنا مرحلة جديدة لم يكن لنا أي تجربة في إقامتها

■ تحقيق الأهداف المرجوة والالتزام بالتوقيت يتطلبان الإعفاء من الرقابة المسبقة لـ«المحاسبة» و«المناقصات»

■ الجيران: تجب المحافظة على الجانب الشرعي في بناء المساكن والطابع العربي والإسلامي فيها

الجيران يطالب بتطبيق الشريعة في بناء المساكن

■ الحكومة والمجلس في قارب واحد والمسؤولية ملقاة على كتفي وسترون الإنجازات على أرض الواقع

■ الصالح: الدورة المستندية معيبة جداً والمناطق الجديدة تفتقر لأبسط معاني البنية التحتية

■ الخرافي: تكاملية الدولة في حل الأزمة الإسكانية ضعيفة ونطالب بتوحيد الجهة المسؤولة في كل الأنشطة

■ أبل: الزيادة الناتجة تأتي من تجنيس «البدون» بمعدل 4000 كل سنة والأرقام التي قيلت ليست دقيقة

■ المليفي: هناك خطر حقيقي وأزمة مفتعلة رغم توافر كل الإمكانات.. ومشكلتنا في الإدارة والتخطيط

■ الحكومة لم تحسب الزيادة السكانية المقدرة بـ 13 ألفاً لكل ثلاث سنوات ونريد رؤية خطة إستراتيجية

■ الصانع: نستغرب تسكين المواطنين في أماكن بعيدة جداً في الوقت الذي تقرب فيه الجواخير والاستراحات

■ معصومة: المرأة كانت تتساوى مع الرجل بحقوق الرعاية في مرحلة مبكرة من بناء الكويت وتقلص الأمر تدريجيا

خليل أبل أثناء الجلسة

خليل الصالح متحدثا

التي منعت الحكومة ان تنجز هذه الطلبات، الطلبات تتراكم بمعدل سنوي يتجاوز 7 إلى 8 آلاف وعلى الجميع في المؤسسة ان يجاهدوا في حل مشكلة الشباب الذي ينتظر الـ17 عاما بين الشقق والايجار.

الوزير يتكلم عن انجاز المدن والتي هي الحل، اما توزيع الوحدات هنا وهناك فهذا لن يجدي، مدن اسكانية ضرورية تضخ فيها المليارات دون تلاعب هو الحل ولكن دون الاعفاء من الرقابة المسبقة، نحن نثق في الاخوان في «الاسكان» ان يتجاوزوا على الدورد المستندية المريضة، والحكومة لا تستطيع التصدي لحل المشكلة منفردة بل يجب ان يساهم القطاع الخاص في ذلك الوقت عندنا لا قيمة له، مدينة جامعية عظيمة في السعودية انشئت في سنتين، عندما ننشئ وحدة سكنية كبيرة يجب توفير الطرق الجيدة وليست المهترئة، أرجو ان تأخذ الحكومة الجدية في حل هذه المشكلة.

محمد العبدالله: أنصتنا بتمعن لكلام النائب خالد العدوة ويا ليت يكمل الحديث.

خالد العدوة: كثير من مشاريع الدولة كانت هناك عصي توضع في الدواليب من اجل تأخير مشاريع الدولة، وهناك من حاول اقصاء كثير من هؤلاء على المنصة ونحن نثق بهم، ما عليك من الصراعات واشغال القضاء وماذا استفدنا من تصفية الحسابات، الآن المناخ السياسي مناسب فيجب ان نتعاون من اجل انصاف الشاب الكويتي، ولا يعنيني الفائض المتراكم ولكن يعنيني استلام وحدته السكنية سريعا.

يوسف الزلزلة: الحديث عن البيت «وجعلنا من بيوتكم سكنا» اي سكينة النفس، واي اسرة تبحث عن البيت لتسكن فيه وينعكس على الحالة النفسية للاسرة، ويجب ان نعيد النظر في آلية العمل، وعلينا التفكير بأسلوب آخر، فقبل 3 ايام احد الاخوان قال لدي 5 من اولادي متزوجين واتمنى ان اعطى قطعة ارض 1000 متر لابني عليها 5 طوابق لأبنائي.

هناك بدائل كثيرة يجب ان نفكر فيها وتهيئة هذه البدائل، وكذلك بعض الشباب لديه بعض الارث من ابيه أو أمه ولكن لا يستطيع شراء العقار لزيادة اسعاره، وهناك من المتنفذين من يريد ان هذه الاسعار تحافظ على اسعارها العالية فلم لا تقوم الحكومة كل 3 سنوات بتحرير 1 في المئة من اراضي الدولة وتعرض للبيع للمواطنين المحتاجين الى سكن وبذلك يزيد العرض ويقل السعر.

ناصر المري: هل الحكومة فعلاً جادة في حل القضية الاسكانية ومن خلال الارقام يبدو ان الحكومة غير جادة في حل القضية، وانا سألت بعض الاخوان في المكاتب الهندسية والاستشارية وابلغوني ان المنزل الواحد يكلف 8 آلاف دينار بكنية تحتية ونحن بحاجة الى 200 الف وحدة اسكانية اي اننا بحاجة الى مليار وستمائة مليون دينار لحل القضية الاسكانية.

أحمد المليفي: هناك مضبطة وتوصيات ستخرج عمل المشكلة والرسالة ستصل من خلال الاوراق والقضية لن تناقش من قبل بهذا الشكل.

عصام الديوس: القضية الإسكانية فلسفتها قائمة على الكل والقضية هي قضية تمليك وليست إيواء والعملية الآن يجب ان تكون واضحة بتمليك كل اسرة كويتية منزل، والعملية بحاجة الى تدقيق بهذه الطلبات ومتى استحقاق كل طلب والحل الأمثل هو ان يشارك القطاع الخاص بخطوات جادة لحل هذه القضية، واليوم هناك عزوف عن المناطق الحدودية والقضية قضية فلسفة، والرعاية السكنية مفهوم غير واضح.

خليل الصالح: القضية هي قضية مفصلية، والمواطن يدفع من قوته اليومي للايجارات، ونحن لدينا فلسفة جديدة لانشاء الطرق، ونريد ان نرى هذه المساكن القادمة، والدورة المستندية هي بصراحة معيبة جدا، واتمنى من المجلس ان تكون السرقات لاحقة وليست مسبقة، وهناك مناطق انشئت جديدا تفتقر لابسط معاني البنية التحتية واتمنى من مدير بنك التسليف ان يراجع قرض المرأة.

سعدون حماد: نجاح المجلس من نجاح حل القضية الاسكانية ونطلب التعاون الواضح والملموس ويكون المجلس له دور واضح لحل هذه القضية، وزير الاسكان استعرض على الاستعدادات السكنية ولم يستعرض الإستعدادات الكهربائية والصحية او التعليمية.

عبدالحميد دشتي: السبب في كل هذه المشاكل اسباب ديموغرافية ويجب ان تقوم بحل هذه المشاكل لابد للقطاع الخاص من دور والقرض الاسكاني لا يكفي لبناء منزل.

يعقوب الصانع: نستغرب اعطاء المواطنين في اماكن بعيدة جدا بالرغم ان الجواخير والاستراحات قريبة من المواطنين والشباب بعض اصابع الندم عندما يرى الشويخ كمنطقة صناعية في قلب الكويت والمناطق السكنية الجديدة بعيدة، ومن يرى الجواخير لاقتنع بان الكويت تصدر الثروة الحيوانية للخارج بينما كلها استراحات، والمدن السكنية مهمة جدا ولكن طريقة «السلحفاتية» غير مجدية.

معصومة المبارك: قضية الاسكان لا يختلف عليها احد انها من اهم اسباب الاستقرار هناك قصور بها لا يدع مجالا للشك بالرغم اننا نملك الاموال والاراضي وهذا القصور ليس وليد الساعة، استخلاص الاراضي من الجهات الحكومية بحاجة الى وقت طويل، ومهمة الاسكان تبدأ من التخطيط والكهرباء والماء والمالية الى باقي الوزارات الاخرى، وفيما يتعلق بالمرأة كان في مرحلة مبكرة من بناء الكويت كانت تحصل على رعاية سكنية مساوية للرجل وبدأت هذه الرعاية تتقلص على المرأة تدريجيا.

محمد البراك: عجزت الحكومات السابقة عن وضع اي حلول لهذه القضية وقد اتينا اليوم لنقول للشعب الكويتي اننا جادون في حل القضية ونطالب بالتأكيد على قضية المعايير والمواصفات، ومصلحة الاسرة غاية لابد منها وعدنا ناخبينا في السابق لحل هذه المشكلة.

حل القضية الاسكانية وتكاملية الدولة في حل الازمة الاسكانية ضعيفة، ونطالب بتوحيد الجهة المسؤولة في كل الانشطة ونطالب بتشكيل المجلس الاعلى للاسكان وتوفير الاراضي الصالحة وانشاء اللجان الحديثة بطريقة علمية وان تكون لها مميزات جذابة للمواطن الكويتي.

سالم الأذينة: لاشك ما طرحه الاعضاء نقاط مهمة ونحن نقوم بتسجيلها للاخذ بها.

هاني شمس: هناك زيادة بمعدلات الطلبات السكنية والمشكلة بتراكم اكثر فاكثر، واليوم اقل قيمة لا تقل عن نصف مليون دينار واليوم يجب ان نوفر الاحتياجات الاساسية في اي منطقة جديدة وهناك مبالغ تستنزف من الحكومة والمواطن وهي الايجارات.

سالم الأذينة: بخصوص المتضررين فهم 1500 حالة فاننا متبنيهم وهم بصدد تشكيل من طرفهم للاجتماع مع الهيئة وتدارس توصياتهم وفق التشريعات او انشاء صندوق خارجي وخلال شهرين سوف نجد حلا لهم ان شاء الله.

هاني شمس: بالنسبة للبلدية والكهرباء والناس المخلصين الموجودين ولكن لابد من تضافر مجلس الوزراء معكم، ولابد من ان تكون هناك رقابة مسبقة، ونطالب بالجهد لكي توفر الاراضي لحل المشكلة واقعيا.

محمد الجبري: قدمت دعوى لوزير الاسكان وقام بلقاء الشباب ووعدهم بحل القضية ونثمن هذه الخطوة من الوزير.

د.خليل عبدالله: هناك مشكلة في أرقامكم، معدلات الزيادة ناتجة من التجنيس «البدون» وهو 4000 كل سنة فالارقام عندكم ليست دقيقة، ثانيا لم نعرف التكلفة هناك خلل في المنطقة الشمالية «المطلاع» ولابد من دراسة بيئية لدراسة الاشعاعات، وقضية البنى التحتية لابد من مشاركة وزارات الكهرباء والبلدية والنفط ولن تستطيعوا حلها انتم منفردين، المشكلة الأهم وهي القدرة التشغيلية والقدرة الائتمانية متمثلة في الشركات التي تشارككم الأمر، قدرتكم انشاء الوحدات، والمقاولون المحليين في القدرة التشغيلية، اقترح تحرير أراضي في المناطق الحضرية وتاجير مجمعات لفك رقاب الشباب الكويتي من ملاك العقار.

علي العمير: في 2007 وقف الأخ عبدالواحد العوضي وبين حجم المشكلة الاسكانية وكانت 68 الف وحدة سكنية واليوم وقفت حضرتك وقلت انه تجاوز الـ100 الف وحدة سكنية، ونحن نخاف اننا نواجه نفس المشكلة وهذه المشكلة من الاولويات العشر الاولى التحدي جدي لانه ليس فيه تنوع للافكار المطروح عندما يطرح الزلزلة أن كل 5 من كل اسرة يشتركوا في مبنى فهذه قضية غير مطروحة، وهناك شحن زائد في المؤسسة، فهناك اناس مستحقة للرعاية السكنية ولا يجدون، وهناك من لا يستحق الرعاية ويأخذ دوره سريعا، أوجدوا البديل للناس المحتاجة للطلبات الاسكانية، هناك طلبات منذ عام 1992.

سالم الأذينة: نتعهد بالالتزام بما نوقش اليوم امامكم وأمام الشعب الكويتي.

التوصيات:

– تقوم وزارة المالية بتسليم قطعتي «3، 4» في خيطان الجنوبي الى وزارة الاسكان.

– ان تكون المدن الجديدة متكاملة من مجمعات بالاضافة الى الخدمات الرئيسية.

– الاهتمام بالمنظر الجمالي للمدن الجديدة.

– قبول الحكومة في دخول شركات القطاع الخاص عن طريق نظام B.O.T.

«موافقة»

توصيات: احالة ما قدمته الحكومة من بيانات وما قدمه النواب من افكار الى لجنة المرافق العامة للاجتمع مع كافة الاطراف المعنية ولها ارتباط بحل هذه القضية ورأي أصحاب الاختصاص لكي تقدم للحكومة خطة اكثر استراتيجية مع تقديم تقرير خلال 3 أشهر.

علي العمير: ورد في التوصية تقديم تقرير دوري من اللجنة تحت معرفة شهري ام سنوي فنرجو تحديد المدة.

أحمد المليفي: التقرير الأول بعد 3 أشهر والتقارير المتابعة كل 3 أشهر.

الجارالله: اتمنى اضافة الاستئناس بالمخطط الهيكلي.

«موافقة عامة»

توصية: تقوم الحكومة بتثمين بيوت التركيب في العميرية والصليبخات والدوحة وخيطان والرميثية خلال 6 أشهر.

«موافقة على التوصية»

علي الراشد: نشكر وزير المواصلات والاسكان والفريق المرافق على حسن الاستعداد وتوضيح الامور ونتمنى حل المشكلة في القريب العاجل، وترفع الجلسة.